بهدف رفد جهات القطاع الصحي العامة بالكوادر الطبية

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بقبول عدد من طلاب كليات الطب ومن حملة الإجازة في الطب كملتزمين بالخدمة لدى الجهات العامة

| فادي بك الشريف

بهدف رفد جهات القطاع الصحي العامة بالكوادر الطبية ووضع آلية قانونية تضمن دعم هذا القطاع، أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ١٦ لعام ٢٠٢٢ والذي ينص على قبول عدد من طلاب كليات الطب والمعاهد التقانية الطبية والصحية وكليات العلوم الصحية والتمريض، ومن حملة الإجازة في الطب كملتزمين بالخدمة لدى الجهات العامة المعنية بالقطاع الصحي وفق الشروط والضوابط المحددة في المرسوم.

ويعين الخريج المشمول بأحكام هذا المرسوم في إحدى الجهات المعنية بالقطاع الصحي من دون الحاجة إلى مسابقة، ويلتزم المقبول بخدمة الدولة مدة عشر سنوات، وتعد خدمة العلم من مدة الالتزام.

وفيما يلي نص المرسوم:

المادة ١– يقبل عدد معين، يحدده مجلس التعليم العالي، من الطلاب في كليات الطب في الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم /٦/ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته كملتزمين بالخدمة لدى الجهات العامة المعنية بالقطاع الصحي وفق الآتي:

أ– من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة (الفرع العلمي) في سنة القبول نفسها، أو من الطلاب الذين أنهوا السنة التحضيرية في الكليات الطبية، ويتم قبولهم وفق المفاضلة العامة.

ب– من خريجي المعاهد التقانية الطبية والصحية التابعة للمجلس الأعلى للتعليم التقاني في سنة القبول نفسها بما لا يزيد على (١٠٪) عشرة بالمئة، وذلك في السنة الثانية بكلية الطب، وعلى أساس ترتيب معدل التخرج في المعهد زيادة على النسبة المحددة وفق أحكام المادة /١١٥/ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

ج– من خريجي كليات العلوم الصحية والتمريض في سنة القبول نفسها بما لا يزيد على (١٠٪) عشرة بالمئة، وذلك في السنة الثالثة بكلية الطب، وعلى أساس ترتيب معدل التخرج في الكلية.

المادة ٢– يقبل عدد معين، يحدده مجلس التعليم العالي، من حملة الإجازة في الطب في الاختصاصات التي يحددها مجلس التعليم العالي، بناء على اقتراح الجهات المعنية بالقطاع الصحي في الدراسات العليا أو البورد السوري، كملتزمين بالخدمة لدى الجهات العامة المعنية بالقطاع الصحي.

المادة ٣– أ– يلتزم الطالب المقبول وفق أحكام الفقرة (أ) من المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي، بمتابعة دراسة الاختصاص في الاختصاصات التي يحددها مجلس التعليم العالي، بناء على اقتراح الجهات المعنية بالقطاع الصحي في الدراسات العليا أو البورد السوري.

ب– يلتزم الطالب المقبول وفق أحكام الفقرتين (ب –ج) من المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي، بعد حصوله على درجة الإجازة الجامعية في الطب، بدراسة الاختصاص الذي يحدده مجلس التعليم العالي، وبما ينسجم مع الاختصاص الذي قبل على أساسه في كلية الطب في الدراسات العليا أو البورد السوري.

المادة ٤– يكون القبول في الدراسات العليا والبورد السوري بموجب مفاضلة يحدد شروطها مجلس التعليم العالي، بناء على اقتراح الجهات المعنية بالقطاع الصحي، ويتم تحديد الجهة التي يلتزم لمصلحتها الخريج في إعلان المفاضلة.

المادة ٥– أ– يلتزم المقبول بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي بخدمة الدولة مدة عشر سنوات، وتعد خدمة العلم من مدة الالتزام.

ب– لا يمنح المقبول بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي وثيقة حياة جامعية أو كشف علامات أو مصدقة تخرج أو شهادة أو أي وثيقة تدل على وضعه الدراسي إلا بعد انتهاء التزامه بالخدمة.

المادة ٦– يعين الخريج المشمول بأحكام هذا المرسوم التشريعي في إحدى الجهات المعنية بالقطاع الصحي من دون الحاجة إلى مسابقة، وبعد الشاغر محدثاً حكماً في حال عدم توافره في ملاك الجهة العامة التي سيعين فيها.

المادة ٧– تصدر التعليمات التنفيذية لأحكام هذا المرسوم التشريعي بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين وزير التعليم العالي أن للمرسوم أهمية كبيرة، وجاء نتيجة وجود معاناة القطاع الصحي من نقص الكوادر الطبية من مختلف الاختصاصات، لذا أعدت الوزارات المعنية بالقطاع الصحي آلية قانونية لدعم هذا القطاع ومعالجة نقص الكوادر.

ولفت الوزير إلى تشكيل لجان فنية من الوزارات المعنية بحضور رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية، حتى توصلت إلى مشروع الصك التشريعي لقبول عدد معين من الطلاب في كليات الطب وذلك بالمرحلة الجامعية الأولى وفي مرحلة الدراسات العليا، ليتم تأهيلهم أطباء اختصاصيين ملتزمين بالخدمة لدى الجهات المعنية بالقطاع الصحي.

وأكد وزير التعليم أن فكرة المرسوم قبول طلاب لا يحق لهم دخول كلية الطب البشري بعد فرز الطلبة الناجحين في السنة التحضيرية، وبالتالي منحهم فرصة القبول في كليات الطب ومتابعة دراستهم بالاختصاص، وهي ميزة مهمة مقابل الالتزام لعشر سنوات بما فيها الخدمة الإلزامية.

وأضاف: الميزة الثانية المهمة هي تشجيع الطلاب الأوائل في المعاهد التقانية الطبية والصحية وفي كليات العلوم الصحية وكليات التمريض، حيث كان سابقاً يقبل ٣ بالمئة فقط والآن أصبح ١٠ بالمئة مقابل الالتزام ومتابعة دراستهم بالاختصاص نفسه الذي درسوه في المعهد (تخدير يتابع تخدير وأشعة يتابع أشعة.. الخ).

وكشف وزير التعليم العالي أن تطبيق المرسوم اعتباراً من هذا العام، على أن يتم الإعلان عن مفاضلة خاصة للقبول في كليات الطب البشري وذلك بعد صدور نتائج فرز السنة التحضيرية للطب والصيدلة وطب الأسنان، على أن تخصص المفاضلة لمن لم يحقق المعدل المطلوب للقبول في الطب البشري، أو لمن يرغب بالتسجيل، مضيفاً: وأيضاً الأوائل من خريجي المعاهد الطبية سيلتحقون بكليات الطب ضمن مفاضلة.

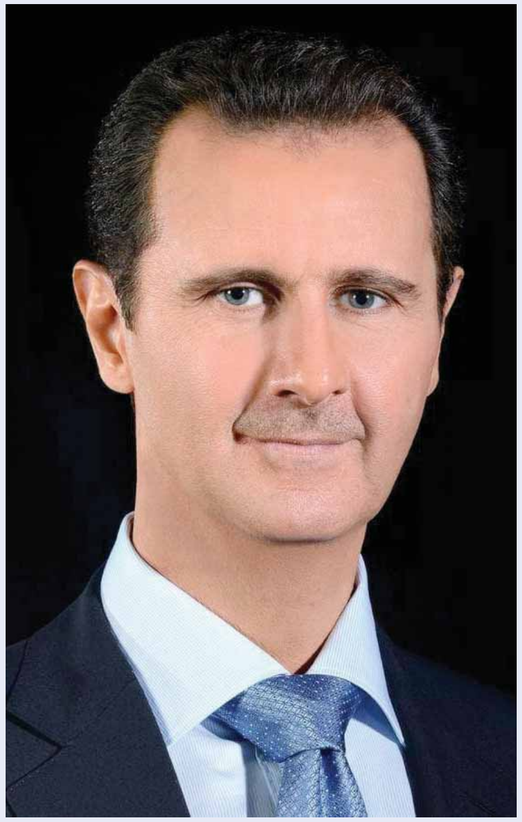

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: يشجع الطلاب الأوائل في المعاهد التقانية الطبية والصحية وفي كليات العلوم الصحية وكليات التمريض على استكمال دراستهم بكليات الطب وبالاختصاص ذاته

١٣١ ألف طالب إلى الجامعة هذا العام

عرنوس: التركيز على الاختصاصات الأكثر احتياجاً لإعادة الإعمار

وزير التعليم العالي: زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد

| الوطن

قررت اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء قبول جميع الطلاب الناجحين بالشهادة الثانوية العامة بفروعها كلها في الجامعات والمعاهد السورية للعام الدراسي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ والبالغ عددهم ١٣١٨٩٢ طالباً وطالبة وتم التركيز على زيادة عدد المقاعد لبعض الاختصاصات في الكليات والمعاهد التي يحتاجها سوق العمل وبما ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووافقت اللجنة على زيادة نسبة التعليم الموازي إلى ٥٠ بالمئة بدلاً من ٤٠ بالمئة لزيادة فرص القبول في الجامعات الحكومية وعلى إجراء مفاضلة مركزية من الوزارة للكليات الطبية في الجامعات الخاصة واعتمدت اللجنة رغبة السنة التحضيرية (العام والموازي والمنح المخصصة في الجامعات الخاصة) في بطاقة واحدة بالمفاضلة العامة حرصاً على عدم ضياع أي مقعد في الكليات الطبية.

واعتمدت اللجنة الآليات والإجراءات الخاصة بالقبول الجامعي من خلال توزيع مراكز المفاضلة في الجامعات وفروعها بالمحافظات وتأمين المستلزمات المادية والكوادر البشرية الإدارية والفنية وتشكيل لجان إرشاد وتوعية وتوجيه الطلاب في جميع المراكز بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

وأكد عرنوس أهمية الاستثمار الصحيح في رأس المال البشري باعتباره لبنة أساسية لتطوير مختلف القطاعات، مبدياً حرص الدولة على تقديم كل ما يلزم لدعم العملية التعليمية وترميم النقص في الكوادر البشرية والتعليمية وأعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات.

ولفت عرنوس إلى ضرورة التركيز على الاختصاصات الأكثر احتياجاً لإعادة الإعمار ومراعاة متطلبات التطوير العلمي والتكنولوجي العالمي والمواءمة بين سياسة الاستيعاب وجودة العملية التعليمية وزيادة الطاقة الاستيعابية في بعض الكليات الهندسية والمعاهد التقانية المرتبطة باحتياجات سوق العمل، مشدداً على أهمية الارتقاء بمستويات التعليم والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد الحكومية وتأمين كل المستلزمات والتجهيزات للنهوض بالمنظومة التعليمية.

كما تناول عرنوس أهمية الاستفادة من الصكوك التشريعية التي صدرت مؤخراً حول قطاع التعليم العالي والمشاقي التعليمية والمدن الجامعية لتوفير البيئة المناسبة للتعليم والبحث العلمي.

من جهته قدم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم عرضاً حول الإجراءات المتخذة لتوفير متطلبات القبول الجامعي من خلال زيادة عدد مراكز المفاضلة في الجامعات وفروعها والمعاهد، لافتاً إلى العمل باستمرار لتطوير الخطط الدراسية والمناهج في الجامعات والمعاهد.

وأشار الوزير إبراهيم إلى العمل على زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد وتوسيع الملاكات لأعضاء الهيئة التدريسية، إضافة إلى تحديث وتزويد المخابر بالتجهيزات الحديثة ووسائل التعليم التقانية، كما يتم التركيز على الجوانب التطبيقية والعملية وبرامج التدريب وتطوير الكتاب الجامعي من خلال التحول التدريجي إلى الكتاب الرقمي.

من جانبه أكد عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب الشباب المركزي الدكتور عمار ساعاتي أهمية استيعاب كل الناجحين وتأمين مقاعد دراسية لهم في جامعات ومعاهد التعليم العام، مشيراً إلى التطور المؤسساتي الكبير والمهم الذي شهده قطاع التعليم العالي وبما ينعكس إيجابا على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بدوره شدد عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب التعليم العالي المركزي الدكتور محسن بلال على أهمية العمل على رفع مستوى التعليم العالي والالتزام بجودة ونوعية التعليم باعتباره أساساً للتنمية والبناء والإعمار.

ولفت عضو القيادة المركزية للحزب رئيس مكتب التربية والطلائع المركزي ياسر الشوفي إلى ضرورة أن تبقى الجامعات السورية مراكز إشعاع حضاري والرافعة الحقيقية للوطن، مشدداً على أهمية التركيز على تأمين الكوادر لجميع القطاعات الإنتاجية والتعليمية والتي تنعكس بشكل مباشر على أرض الواقع.

وتركزت المداخلات على ضرورة الاستمرار بتحسين أوضاع أعضاء الهيئات التدريسية لناحية الحوافز والتعويض بما يحفزهم على العمل العلمي والبحثي وزيادة القبول في الاختصاصات الطبية (التمريض والعلوم الصحية والمعاهد الطبية) وهندسة المعلومات.

زيادة نسبة التعليم الموازي إلى ٥٠ بالمئة بدلاً من ٤٠ بالمئة

أسعار المستلزمات المدرسية بطرطوس كاوية

مدير فرع السورية للتجارة: الأسعار وضعت من الإدارة العامة وليس لنا أي علاقة بذلك

| طرطوس - ربا أحمد

ما تزال الحركة ضعيفة في أسواق طرطوس مع بداية العام الدراسي، فالأسعار كاوية والموظفون بانتظار الرواتب.

ضمن جولة لـ«الوطن» على الأسواق أوضح التجار أن الأسعار لم ترتفع كثيراً عن السنة الماضية ولكن تختلف بالجودة والنوعية والنخب لذلك الأسعار متباينة، فالمريول المدرسي يتراوح بين ١٥– ٢٥ ألفاً والبدلة المدرسية من بنطال وقميص يتراوح بين ٥٥–١٠٠ ألف.

بينما أكدت بعض السيدات أن أسعار القرطاسية مرتفعة جداً وتنهك العائلة فأقل دفتر ثمنه ألفا ليرة والحقائب تتراوح بين ٣٨ ألفاً و٦٥ ألفاً وعبوات المياه بين ٨٥٠٠ – ٣٥ ألف ليرة. فهل من المعقول ألا يستطيع موظف أن يلبي حاجة أسرته ولو بشكل جزئي؟

بالمقابل وعلى اعتبار أن مجمع «السورية للتجارة» بطرطوس قد افتتح قسم اللوازم المدرسية كنوع من التدخل الإيجابي زارت «الوطن» المجمع والتقت عدداً من المواطنين الذين أكدوا أنهم فوجئوا بالأسعار المرتفعة فثمن دفتر (١٠٠ سلك) ٢٠٠٠ ليرة بالسوق يباع في المجمع بسعر ٣٨٥٠ ليرة ودفتر الخمسين ورقة يباع بـ١٨٥٠ ليرة أي بأضعاف عن السوق حيث يباع بـ١٠٠٠ ليرة فقط، أضف إلى أن سعر الحقيبة وبنوعية سيئة يصل ثمنها إلى ٦٨ ألف ليرة، حيث أكد المواطنون أن الدفاتر غير موجودة وثمنها غال جداً ونوعية الملابس معظمها من النايلون والحقائب مرتفعة الثمن جداً ولكن الموجودة بالأسواق ذات جودة مرتفعة، في حين أشارت إحدى السيدات إلى أن الأقلام والألوان وبعض القرطاسية أرخص ولكنها من أنواع غير معروفة.

مدير فرع «السورية للتجارة» بطرطوس محمود صقر أكد أن النقص سببه تأخر السيارة من السبت إلى الأحد ويتم تفريغها بالمستودعات ليصار إلى توزيعها، وعن الأسعار أوضح أنها وضعت من قبل الإدارة العامة وليس للفرع أي علاقة بذلك.

السويداء تستعد لأسواق الخير

| السويداء– عبير صيموعة

باتت قضية التجول في الأسواق واستطلاع آراء الأهالي حول الأسعار والوضع المعيشي وكيفية تأمين أبسط مستلزمات الحياة المعيشية من أكثر المهام الشاكة وأصعبها على الإطلاق إذ لمست «الوطن» حالة العجز والقهر لدى جميع من التقتهم من الأهالي في الأسواق ممن باتوا يبحثون عن أقل الأسعار لتأمين مستلزمات أبنائهم المدرسية من قرطاسية ولباس حتى لو كانت أسوأ الماركات أو أقلها.

وأكدوا أن جميع مطالبهم من جراء الوضع المعيشي المتدني لم تلق أذناً مصغية ولم تر تجاوباً من الجهات المعنية، فبحسب رأيهم لا داعي للكلام ولا حاجة لمحاولة إيصال أصواتهم لمن لا يسمع على حد قولهم.

أبو إبراهيم مدرس متقاعد أكد لـ«الوطن» أن الحديث عن حالة العوز والفقر والجوع التي وصل إليها الأهالي من جراء عجزهم عن تأمين أبسط متطلبات أسرهم لا جدوى منه وخاصة أن السياسات المتبعة من الجهات المعنية التي من المفترض أن تكون الداعم لمعيشة المواطن أمعنت في حالة الفقر والعوز وأن أي نداء إنما هو كمن ينفخ في جرة مكسورة.

أم وليد أم لخمسة أطفال أكدت لـ«الوطن» أنه ومن دون مبادرات الجمعيات الخيرية وأهالي الخير في تقديم القرطاسية والحقائب لأطفالها كانت ستعجز عن إرسال أولادها إلى المدارس في ظل عدم وجود دخل ثابت للمنزل مع مرض رب الأسرة، مشيرة إلى أن الأغلبية العظمى من الأهالي باتوا تحت خط الفقر وأصبحوا بحالة عوز شديدة.

رئيس غرفة تجارة وصناعة السويداء نبيه بكري أوضح لـ«الوطن» أنه تم الانتهاء من التحضير لمهرجان أيلول للتسوق (أسواق الخير) بالتعاون مع السورية للتجارة والمحافظة والجمعيات الخيرية وسيتم افتتاحه غداً في كل من مجمع المزرعة وصالة سوريانا في شارع أمية وصالات السورية للتجارة في كل من شهبا وصلخد حيث سيتم تأمين كل مستلزمات المدارس من قرطاسية وثياب إضافة إلى احتياجات «المونة» والمنتجات الريفية وبأسعار مقبولة وبحسومات على جميع الأسعار.

كما أشار مدير فرع السورية للتجارة في السويداء ربيع غانم إلى أن الفرع باشر بتوفير تشكيلة متنوعة من الحقائب والألبسة المدرسية والقرطاسية بأنواعها في مختلف الصالات وبتخفيضات تتراوح بين ٢٥ و٣٥ بالمئة عن السوق مع التحضير لإطلاق مهرجان أيلول للتسوق بالتعاون مع المحافظة وغرفة التجارة والصناعة والجمعيات الخيرية.

ولفت إلى أن الفرع بدأ أيضاً بتقسيط شراء القرطاسية للعاملين في الدولة بسقف شراء قدره ٥٠٠ ألف ليرة ومدة سداد تصل إلى ١٢ شهراً، مبيناً أنه على الراغبين بالتقسيط الحصول على الاستمارة الخاصة بها من صالات المؤسسة لإدخال البيانات ضمنها من محاسب الإدارة في مكان عمل الراغب بالتقسيط إضافة لإحضار بيان بالراتب وصورة عن الهوية الشخصية.